# (4)

# أزمة العراق...

# مركبة والمال جوهر الصراع

❖

## ضيف الملتقى معالي

## الدكتور أحمد عبد الهادي الجلبي

❖

■ شباط 2013 ■

### التقديم

ضيف ملتقى الثلاثاء الشهري في بغداد، الأسبوع الماضي بتاريخ 5 شباط 2013، كان الدكتور أحمد عبد الهادي الجلبي في حديثٍ عن العراق وأزماته السياسية ومستقبله السياسي. وقد اعتاد ملتقى بحر العلوم للحوار استضافة شخصياتٍ قياديةٍ لتسليط الضوء على طبيعة الوضع السياسي وللتوصّل إلى رؤى مشتركةٍ قادرةٍ على ترشيد العملية السياسية، من خلال حوارٍ هادفٍ بين النخب العراقية. وفيما يأتي النصّ الحرفي للملتقى، ويتضمن التقديم والمحاضرة والمداخلات والتعقيبات.

افتتح الملتقى الدكتور إبراهيم بحر العلوم بالترحيب بالضيف والحضور الكرام بآية من الذكر الحكيم:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ [المُلك: 1-2].

أُرحّب بكم في ملتقاكم الشهري متمنياً التواصل مع هذا الملتقى، وأثمّن

الحرص الكبير والاهتمام من بعض الأخوة لمتابعة نشاطات هذا الملتقى، فقد يعتبون علينا بسبب تأجيله الشهر الماضي، ولهم الحق في ذلك، ولكن كانت ثمّة مناسباتٌ جمّة في مقدمتها الزيارة الأربعينية للأمام الحسين (ع)، وانشغال معظمنا بالزيارة والمسيرة، وعطلة رأس السنة، والأمطار التي طوّفت بغداد، وإلا فقد كان من المقرر في حينها استضافة شخصيةٍ قياديةٍ في الدولة للحديث.

لكن نعدكم بالاستمرار، وأتمنى أن يكون هذا الملتقى الذي جاء تلبيةً لحاجةٍ ملحّةٍ يعيشها العراق في المرحلة الراهنة، مكاناً لتنضيج الحوار بين النخب العراقية، وكذلك الاستفادة من ضيوفنا الكرام من أجل حوارٍ موضوعي يتعالى عن الجزئيات ويركّز على النظر إلى الكليات، وأعتقد أنّ هذه قضيةٌ هامةٌ لاستمرار النشاط.

بحر العلوم: حركة الجلبي مثار جدل سياسي

ضيفنا لهذه الأمسية هو الدكتور أحمد الجلبي، ولا أجدني بحاجةٍ إلى التعريف به. ولكن قد يفضّل البعض أن يطّلع من خلال هذا التقديم على العلاقة التي جمعتنا مع أُسرته طوال العقود الماضية.

أستذكر في هذا الصدد ربيع عام 2009 عندما كُرّم سيّدنا الكبير، شيخ القانونيّين، الدكتور حسن الجلبي في معهد العلمين للدراسات العليا في النجف، والذي يرأَس عمادته الدكتور عصام العطية أحد أساتذة القانون الدولي البارزين، وتحدّثت في حينه عن الجلبي القانوني بما يتناسب والمكانة العلمية والإنجازات التي حققها طوال نصف قرنٍ من الزمن. وكان لا بدّ من أنَ أُعرّج في نهاية حديثي - في ذلك الوقت - على دور هذه الأسرة، مبتدئاً بزعيم العائلة الحاج عبد الحسين الجلبي الذي تولّى وزارة المعارف بعد استقالة الشيخ الشبيبي في عام 1924، ومروراً بالحاج عبد الهادي الجلبي وأبنائه، وانتهيت بأصغرهم وهو أحمد الجلبي، وقلت: «أما أحمد الجلبي، فما فتئتْ مسيرته السياسية طوال العقدين الماضيين مثارَ جدل سياسي».

وبغضّ النظر عن الجدل السياسي، يحسن أن نتوقف عند بعض الحقائق قليلاً:

ساهم الجلبي مساهمةً فاعلةً مع ثلّة من أبناء العراق المخلصين في التحشيد السياسي والإعلامي للإطاحة بنظام صدام، وأنا شاهدٌ على تلك المرحلة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وتمكّنت هذه الثلّة من دمج المعارضة العراقية وتوحيدها في المنافي، ونجحت في أن توصل مظلومية الشعب العراقي إلى الأروقة الدولية، وأن تكون صدى للداخل العراقي، وتمكّنت أن تسجّل مواقع متقدمةً في كردستان وفي أماكن أخرى. وكان أحمد الجلبي أحد رموز ذلك التحرّك السياسي والإعلامي.

وامتاز ضيفنا العزيز بعقليةٍ رياضيةٍ منحته القدرة على التخطيط والمرونة في الحركة، وتميز بعطاءٍ وحيويةٍ لا تفتر وبذاكرةٍ لا تهرم وبعزمٍ لا يكلّ. والجلبي لا يؤمن بالسكون فهو يتّجه نحو الحركة دوماً، فإذا أتته فبها، وإذا لم تأته يبحث عنها، فهو يمتلك الديناميكية، ولعلّي لا أبالغ إذا قلت إنني أجده من السياسيين القلائل الذين يزاوجون بين العمل الميداني وبين المهام الموكلة إليهم، ونشاطاته في السنوات الماضية تشهد على ذلك.

والجلبي من بُناة التجربة السياسية في العراق، فهو في ائتلافها (الائتلاف الوطني)، وتحالفها (التحالف الوطني) يطمح إلى ديمومته على الرغم من تعقيدات المشهد السياسي، ولكنه يطمح دوماً أن يستعيد العراق عافيته، فعلى الرغم من زوال الديكتاتورية والاستبداد، ما زال العراق يعيش أزماتٍ عاصفةً متتالية.

نستضيفه اليوم بعدما استضفنا في ملتقانا شخصياتٍ قياديةً تحدثت عن الأزمة العراقية ومستقبل العراق السياسي، وطرحت رؤاها السياسية، فمن هذه الشخصيات من عزا سبب هذه الأزمات إلى غياب المشروع الوطني، وآخر رأى أن أُسس المشكلة تكمن في الجانب الثقافي التاريخي، فلا بدّ من معالجتها.

ما الذي سيضيفه لنا الجلبي في هذه الأمسية؟ فهذا العام، 2013، كانت بدايته أمطار وفيضانات، فماذا تراه يخبّئ لنا؟ ماذا سيحمل لنا في نهايته؟ الله يعلم والراسخون في العلم.

في قناعتنا أنّ هذه اللقاءات تساهم في تشخيص أسباب الأزمة، وهذا نصف المشوار، كما يساهم الحوار في تشخيص بعض العلاجات الممكنة، فدعونا نستمع إلى حديث الدكتور أحمد عبد الهادي الجلبي، فليتفضّل.

## القسم الاول
## أزمة العراق مركّبة، والمال جوهر الصراع
## المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم جميعاً، أيها السيدات والسادة، أبدأ حديثي بتوجيه الشكر والتقدير إلى راعي هذا الاجتماع أستاذنا السيد العلامة محمد بحر العلوم، زميلنا بل أستاذنا في النضال الطويل والسنوات التي كان فيها صدام متربّعاً على السلطة في العراق، وليس هناك مَن يرفع صوته في الأوساط العالمية ضد صدام، وكان السيد الجليل مبادراً وقائداً في تلك المرحلة، ويستحقّ التقدير الكبير على ذلك، وأشكر الدكتور إبراهيم الذي بالغ في وصفي، وما أنا إلا القليل القليل ممّا ذكره.

### ■ طرحنا مشروعاً متكاملاً للحكومة في 2010

أبدأ حديثي من حيث انتهى صديقنا الجليل الدكتور عادل عبد المهدي في لقاء الثلاثاء الشهري، حيث وصف الوضع السياسي بأنه فاقدٌ للمشروع السياسي والخطة السياسية للنهوض بالعراق بعد حكم صدام، الدكتور عادل ركّز على فقدان المشروع السياسي، فماذا نريد وماذا نفعل؟

أقول لكم اليوم، إنّ مجموعةً من القادة والمفكّرين في الائتلاف الوطني العراقي - الذي هو نصف «التحالف الوطني» - قامت قبيل الانتخابات النيابية الماضية بصياغة مشروعٍ على شكل بيانٍ انتخابيٍّ في 134 صفحة، وهو يصلح أن يكون مشروعاً للحكومة تطرحه على مجلس النواب عندما تطلب الثقة، وتطرّق هذا المشروع إلى معظم القضايا -لا ندّعي الكمال- ولكن تطرّق إلى القضايا الملتهبة في الوقت الراهن:

- قضايا متعلقة بموضوع السيادة العراقية، وتحرُّر العراق من النقاط السلبية في قرارات مجلس الأمن، ومن ضمنها تلك التي اتُّخذت ضمن الفصل السابع من «ميثاق الأمم المتحدة».

- قضية المصارف والبنك المركزي.

- قضية النهوض بالصناعة والنهوض بالزراعة.

- مشروع إسكانٍ قابلٍ للتنفيذ.

- السياسة النفطية وطريقة استفادة العراق من الثروات النفطية.

- علاقات العراق الخارجية وطريقة تنميتها.

وعندما تأسس التحالف الوطني طلبنا أن يكون هذا المشروع جزءاً من المشروع الحكومي، ولكن طلبَنا ذهب في مهبّ الريح بعد تأليف الحكومة.

أقول لكم هذا لأني أريد أن أوضح أنّ العراق لا يخلو من مفكّرين يستطيعون وضع مشروعٍ لقيادة الدولة، ولو أنّ هذا المشروع أخذ طريقه إلى التنفيذ لتفادينا الكثير من الأزمات.

## ■ الصراع في العراق صراعٌ على المال

الصراع على السلطة في العراق هو في الحقيقة صراعٌ على المال، تستغربون هذا الكلام، لكن أريد أن أؤكد لكم أنّ الأرقام وسياقات الأمور

تعزّز هذا التصوّر، فميزانيات العراق ما بين عامَي 2004 و2012 بلغت أكثر من نصف ترليون دولار، وهذا مبلغٌ هائل، وميزانية العراق في السنة الماضية والحالية هي أكثر من ميزانية مصر، وسوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين مجتمعة، ومجموع عدد سكان هذه الدول أربعة أضعاف سكان العراق.

الأموال التي دخلت إلى العراق في الفترة الزمنية من 2006 إلى 2012 بلغت 370 مليار دولار، وهذا أيضاً مبلغٌ كبيرٌ جداً، لكننا نجد في مقابل ذلك أنّ الأموال التي خرجت من العراق عن طريق المزاد في البنك المركزي بلغت 207 مليار دولار، وإذا أخذنا الميزانيات الاستثمارية لتلك السنوات نجد مجموعها 124 مليار دولار، ولا نستطيع أن نحتجّ بأنّ خروج هذه الأموال كان بغرض الاستثمار في مشاريع التنمية، فكيف حصل ذلك؟

■ **الفساد في العراق**

لا أريد الدخول في إحصاءاتٍ ماليةٍ ونقدية، ولكن أردت أن أذكر هذه الحقيقة لأقول لكم إنّ هناك إشاراتٌ كبيرةٌ وواضحةٌ إلى وجود فسادٍ وغسيل أموالٍ هائلٍ في العراق، هذه أرقامٌ مخيفة، وهذا يعزّز ما قلته من أنّ الصراع إنما هو على المال. الإنجازات التي كان يمكن تحقيقها بهذه الأموال غائبةٌ وغير موجودة.

في مجال الإسكان، أنا لا أعتقد بأنّ الحكومة قامت حتّى بإنشاء 20 ألف مسكنٍ خلال هذه المدة، ونحن بحاجةٍ إلى مليونَي وحدةٍ سكنية، أي أنّ ما تمّ إنجازه نسبته أقلّ من واحدٍ في المئة. كان ثمة مشروعٌ لإنشاء المساكن ضمن برنامج الائتلاف، ثم إنّ المشكلة ليست في البناء، وإنما في تمكين المواطن العراقي من امتلاك منزل، المشكلة ليست هندسيةً بل مالية، وإدارتها من أهم أُسس الاستقرار في العراق.

الأمر الآخر هو موضوع الكهرباء. من دون الدخول في التفاصيل أشير

إلى أنّ القطاع الخاص في كردستان استثمر ملياري دولارٍ وأنشأ محطات توليدٍ بقدرةٍ إنتاجيةٍ بلغت ثلاثة آلاف ميكاواط خلال ثلاث سنوات، وهذا يعني أنّ الحكومة الاتحادية التي استثمرت أكثر من 20 مليار دولارٍ كان يجب أن تؤمّن ثلاثين ألف ميكاواط، فأين هي هذه الطاقة الكهربائية؟ ما أتحدّث عنه أمرٌ ملموسٌ حصل في العراق ولم يحصل في أندونيسيا، حصل في العراق وفي كردستان شمالي العراق، فلماذا لم ننجح؟

■ ميزانية الاجهزة الامنية 19 تريليون دينار

أطرح موضوعاً آخر، سوف نصرف، خلال هذه السنة، على الأجهزة الأمنية والأجهزة الدفاعية (القوات المسلحة) مبلغ 19 ترليون دينارٍ من أصل 138 ترليون هي مجموع الميزانية المقدمة. هذا مبلغٌ كبيرٌ ويشكّل جزءاً كبيراً من الميزانية العامة. فهل هناك أمنٌ ودفاعٌ بهذا القدر في العراق؟

لدينا مليونٌ وربع مليون إنسانٍ تحت السلاح، من جيشٍ وشرطةٍ وحمايات ومن المخابرات وقوامها 9400 عنصر. وأنا أسأل: هل يستطيع الجيش القيام بمناورةٍ على مستوى لواءٍ بنجاحٍ كامل؟ لم أسمع خلال السنوات الماضية أنّ الجيش العراقي قام بمناورةٍ على مستوى لواء، هذا الأمر لم يحصل، فأين تذهب هذه الأموال؟

■ أزمتُنا مُركّبة

نحن الآن في أزمة، وهي أزمةٌ مركّبة، ليست أزمةً سياسيةً فحسب، بل هي أزمةٌ اجتماعيةٌ وأزمة خدماتٍ وأزمة اقتصاد. وأسهل ما يكون على الأطراف المتناحرة أن تحوّل هذه الأزمة إلى أزمةٍ طائفيةٍ أو إلى صراعٍ قومي، لأنّ هذه هي الطريقة السهلة الطبيعية لتعبئة المؤيّدين، ولكنها لن تحلّ الأزمة.

منذ عام 2011 إلى الآن لدينا أزمات، أول أزمةٍ كانت إقالة صالح

المطلك، والثانية طارق الهاشمي، والثالثة عمليات دجلة واعتقال حرس رافع العيساوي، وتغاضيت عن البعض. وهكذا، تندلع الأزمات الواحدة تلو الأخرى من دون سببٍ وجيه.

قد يكون هناك أناسٌ مذنبون، قد يكون هناك أناسٌ يسببون المشاكل، ولكنهم غير جديرين بأن نهدد الكيان الوطني العراقي ووحدة العراق بسببهم.

■ لماذا انتظرنا الأزمة حتى نُنصف الناس؟

عندما دعا السيد رئيس مجلس النواب إلى جلسةٍ استثنائيةٍ لبحث الأزمة، تحدثت في المجلس وقلت: أنا اليوم هنا لأدافع عن وحدة العراق، وعن سيادة العراق، وعن الديمقراطية في العراق، وعن حقوق الإنسان في العراق، هذا أمرٌ مهمٌ ويجب ألّا نتغاضى عنه.

نبدأ بحقوق الإنسان وحقوق الشعب العراقي بشكلٍ عام. نائب رئيس الوزراء الدكتور حسين الشهرستاني ذكر في الموصل قبل يومين أنّ الإجراءات عادت بالمنفعة على مئة ألف شخصٍ من دون تغيير القانون. لماذا انتظرنا وقوع الأزمة حتى ننصف الناس؟ هذه مسألةٌ كبيرة، هو يقول إن مئة ألف شخصٍ استفادوا من رفع «الاجتثاث»، ومن ترويج معاملاتٍ تقاعدية، ومن إطلاق سجناء، ومن فكّ الحجز عن أملاك. لماذا انتظرنا مدةً طويلةً لتقع الأزمة حتى نفعل هذا الشيء؟ هذا الأمر يجب أن نفكر فيه مليّاً لأنه مؤشِّرٌ أيضاً إلى المخرج من هذه الأزمة.

■ العراق كان يمكن أن يلعب دوراً في الأزمة السورية

ما يجري في العراق ليس بعيداً أبداً عما يجري في المنطقة، هناك حربٌ أهليةٌ شرسةٌ في سوريا، وتنظيم القاعدة يقود هذه الحرب الأهلية، وجبهة

النصرة يقودها أبو بكر البغدادي، وهو نفس الشخص الذي يقود تنظيم القاعدة في العراق. كان يمكن أن يلعب العراق الدور الأساسي في حلّ الأزمة في سوريا لو كان الصوت العراقي موحّد.

ليس بمقدور العراق التدخل إذا كان الصوت العالي في العراق عند جميع الأطراف هو الصوت الطائفي، ومتى كان الصوت العراقي موحّداً، يستطيع العراق بكلّ سهولةٍ أن يلعب الدور الرئيسي في حلّ الأزمة السورية. وحلُّ الأزمة السورية ليس قضية تَباهي بالنسبة للعراق، بل قضيةٌ حيويةٌ تتعلق بسلامة العراق والوضع الديمقراطي فيه.

المنطقة الغربية في العراق، عشائرياً وجغرافياً ومن ناحية المياه، هي نفس المنطقة التي في شرقي سوريا. المنطقة على حدود العراق مع سوريا، شمالي نهر الفرات، وعلى مسافة 10 الآف متر، تحت سيطرة جبهة النصرة الآن، وهم قد يدخلون إلينا. ويقول البعض إنّ التَلكّؤ الذي حصل في عمليات المعارضة السورية في الفترة الأخيرة، حيث استطاعت الحكومة السورية أن توقف تقدمها العسكري، سوف ينجم عنه إشعال النار في غرب العراق لزيادة الضغط ومؤازرة جبهة النصرة. فلماذا نُدخل أنفسنا في هذا النفق؟

ومن الناحية الاستراتيجية، فإنّ الطائرات الإيرانية التي تتنقل بين سوريا وإيران تمرّ فوق الأجواء العراقية، وهناك بعض مشتريات المشتقات النفطية تعبر العراق إلى سوريا، ومن مصفاة بيجي إلى سوريا عن طريق المنطقة الغربية، وإذا احتدم الصراع في هذه المنطقة فمن يستطيع أن يضمن عبور أيّ شيء بين البلدين؟

إذاً، ومن منظور استراتيجي، فإنّ موضوع سوريا حيويٌّ بالنسبة لنا، وموقفنا ووضعنا في العراق حيويٌّ بالنسبة إلى سوريا، والهتافات التي بُثّت عبر التلفاز موجهةٌ ضد الحكومة العراقية وضد الحكومة السورية.

■ يمكن للشيعة قيادة العملية السياسية وليس الانفراد بالحكم

نحن، في العراق، قمنا بعملٍ جبّارٍ بعد سقوط صدام، إذ حوّلنا الأكثرية العددية إلى سلطةٍ سياسية، فكّروا في هذا الموضوع، فهو أساسيٌ وكبيرٌ ويجب علينا المحافظة عليه. على سبيل المثال، مجلس النواب الحالي يضمّ 325 عضواً، نسبة الشيعة فيه ثلاثةٌ وخمسون في المئة، والتحالف الوطني لديه ثمانيةٌ وأربعون في المئة من مجمل النواب. ويضاف إليهم نوّاب القائمة العراقية ليصبح مجموع النوّاب الشيعة ما نسبته ثلاثةٌ وخمسون في المئة، هذه الأكثرية ليست أكثريةً جبارةً فهي بحاجةٍ إلى حلفاء، لذلك أقول إنّ الشيعة بمقدورهم قيادة العملية السياسية ولكنهم لا يقدرون على الانفراد بالحكم في العراق، فهناك أطرافٌ اجتماعيةٌ قويةٌ وأطرافٌ سياسيةٌ لها باعٌ طويلٌ في السياسة موجودةٌ على أرض الواقع، ولا يمكن لأيٍّ كان أن ينجح في حكم العراق عندما يستعدي كلّ هذه الأمة.

ثمّ إنّ ستّين في المئة من الأراضي العراقية تعاني من اضطرابات، وسلطة الحكومة على هذه الأراضي غير كاملة. لاحظوا - كمثال ــ الامتداد الجغرافي في كردستان والأنبار وصلاح الدين، نحن لسنا صدام، لا نستطيع أن نتصرف كما تصرف صدام عندما جعل الجيش العراقي جيش احتلالٍ في المناطق الجنوبية وفي كردستان، نحن لا نستطيع إعادة التجربة نفسها.

■ ما هي آفاق الحل؟

يوماً بعد يومٍ نجد أنّ قدرة الحكومة في الحركة السياسية من ناحية حلّ الأزمات تتضاءل، ويتم الاستعاضة عن ذلك بالتهديد والعنف والاستخفاف والابتزاز وفتح الملفات كبدائل للحوار السياسي. وهذا الموضوع تضمحلّ نتائجه بمرور الزمن. يجب أن تكون لدينا طروحاتٌ سياسية، وللمرة الأولى أتساءل من على منبرٍ عامٍّ حول إمكانية بقاء واستمرار الحكومة الحالية؟ هل

تستطيع هذه الحكومة أن تقدم لنا حلاً؟ ليست لديّ إجابةٌ على هذا السؤال. ولكن ألفت انتباهكم إلى أنّ الشيعة يقولون: لا نستطيع تغيير الحكومة تحت ضغط السنة، ولا نستطيع تغيير الحكومة تحت الضغط الكردي. والكرد يقولون: نحن لسنا شركاء في الحكم، نتصرف كما نريد، لأن الحكم لا يستجيب لنا. والسنة يقولون: نحن مواطنون من الدرجة الرابعة، لا نقبل!

أين الحل؟ أطرح هذا السؤال، وأُنهي الكلام.

## القسم الثاني
## المداخلات

❖ **قال الدكتور بحر العلوم في مستهلّ فترة المداخلات:**

«كعادتنا في ملتقانا تكون لضيفنا جولتان: الأولى قد أكملها بامتيازٍ وباختصار، وبقيت لديه جولةٌ ثانية. وما بين الجولتين جولاتٌ لكم، أؤكّد لنفسي ولإخوتي الأعزاء، أنّنا لا نتوقّع من هذه الملتقيات حلاً لمشاكل العراق، ولكن نسعى لتفهّم أسبابها وطرح محاولاتٍ لعلاجها، ولذلك أتمنّى - وأنتم خُبرات العراق اليوم، أجدها أمامي، من وزراء ونواب وأكاديميين وخبراء ومثقفين وإعلاميين - أن تكون المداخلات مركّزةً ومختصرة، عسى أن نتمكّن من استيعاب أكبر عددٍ من مداخلاتكم حول الموضوع، وحول الأزمة وآفاق الحلّ».

❖ **نائب رئيس مجلس الوزراء السابق الدكتور سلام الزوبعي: غياب المشروع السياسي الوطني**

من دواعي السرور أن أحضر هذا الجمع المبارك وهذا العطاء، وهذا الحضور وهذا الإنتاج المبدع، وأنا شخصيّاً أتابع أخي الدكتور الفاضل إبراهيم بحر العلوم منذ فترة. ولا بدّ لي أولاً أن أتوجّه باسم الشعب كلّه إلى

كلّ المراجع الدينية المخلصة التي وقفت إلى جانب الشعب العراقي.

وما سمعته من أخي الدكتور أحمد الجلبي من محاضرةٍ قيّمةٍ فيها محاور، كلّ كلمةٍ فيها وكلّ مبدأ فيها برنامج عملٍ رائعٍ وراق، ويسرني أن أستغلّ هذه الفترة الوجيزة لكي أبيّن لكم لماذا تدخّل الدكتور سلام الزوبعي في موضوع التظاهرات. وما هي الأسباب الحقيقة.

هناك سببان رئيسان لتدخّلي في موضوع التظاهرات، وأنا الذي تدخّلت ولم يُطلَب مني أن أتدخّل، وأقول أمامكم بكلّ ثقةٍ إنّني نجحت في مهمّتي مئةً في المئة بفضل الله، وستسمعون منّي أخباراً ربّما لم تسمعوها من وسائل الإعلام. تدخّلتُ لسببين:

الأوّل: أنّ هذه التظاهرات فيها ثلاث حلقات، حلقةٌ لجهةٍ سياسيةٍ تغازل ما يسمّى «الربيع العربي»، وحلقةٌ تمثّل الانتهازيين من الذين حكموا العراق خسمةً وثلاثين عاماً، وحلقةٌ تمثّل المشروع الإقليمي الخطِر الذي يرتمي في حضن المشروع الأمريكي - السنّي، والذي يحضّر لمشروعٍ شيعيٍّ، وبالتالي لحربٍ طائفيةٍ بين السنّة والشيعة، سنكون وقوداً لها.

فلو أُتيح لهذه التظاهرات إسقاط النظام أو الحكومة أو السيّد المالكي فسيخاصمنا مَن يخاصم المالكي الآن من التحالف الوطني، وسوف يستاء منّا شيعة العراق، وسوف يعتبرون أنّ الأمر ليس استهدافاً للمالكي، وإنّما استهدافٌ لمكوّن، ولهم الحقّ في ذلك، لأنّ المعطيات تشير إلى ذلك. لذلك أنا أتشرّف - ومعي كلّ المخلصين - الذين توسّطوا لدى المتظاهرين لكي لا تُفضي التظاهرات إلى إسقاط الحكومة، مع أنّنا لسنا راضين عن هذه الحكومة.

الثاني: السبب الثاني الذي جعلني أتوسّط لدى المتظاهرين، هو أنّني بفضل الله - أقولها أمامكم بكلّ تواضع - أمتلك خمس خصائص:

أوّلاً: لم أكن بعثياً. ثانياً: أنا مقاومٌ للاحتلال الأمريكي. ثالثاً: لست طائفيّاً. رابعاً: لست جزءاً من الفساد. خامساً: طهّر الله يدي من أيّ قطرة دمٍ عراقيةٍ. وأجد أنّ لنفسي مكانةً بين أهلي في هذه المحافظات، ولذلك جئت بميثاق الشرف من رجال الأنبار، وصلاح الدين، والموصل، وكلّ هذه المحافظات، جئت بالميثاق الشريف من خيرة الرجال.

وأُطمئنكم - ربّما أختلف قليلاً مع أخي الدكتور أحمد - أنّه لا توجد مشكلةٌ اجتماعية، بل وجدت أنا أنّ هذه التظاهرات تزيد اللُّحمة والتماسك بين الشيعة والسنّة. وأنا في وسط التظاهرات، اتّصلوا بي من كربلاء والنجف، والبصرة وهم يعاهدون الله تعالى أنّ هذه المؤامرات لن تمرّ. لذلك، أُطمئنكم من هذا المكان، أنّ التماسك بين الشيعة والسنّة تماسكٌ حقيقيٌّ، ولكننا لم نقدّم ما يعزّز هذا التماسك حتى الآن، ولم نضعه في الاتّجاه الصحيح، ولست متفائلاً في ما يتعلّق بما يُتداول به الآن من حلول.

نحن نريد خارطة طريقٍ واضحةٍ وحلولاً حقيقيّة. وبالمناسبة، واللهِ، أنا شاهدٌ على أنّ الحاجات الموجودة في صلاح الدين، وفي الأنبار موجودةٌ في كربلاء، والنجف، والبصرة، ولكن يخجل أهلنا في هذه المحافظات من الخروج في تظاهرات. ويوجد ظلمٌ في كربلاء، وواسط، والنجف، وذي قار، يُشابه الظلم الذي يقع في صلاح الدين، والموصل، وفي المحافظات الأخرى، لكن ما يميّز الأمر أنّ الواقع الأمني في هذه المحافظات الأخيرة فيه خَللٌ كبيرٌ يختلف عن الخلل الأمني في المحافظات الأخرى.

ولا بدّ لي أمامكم من أن أذكر بكلّ اعتزازٍ ما وجدته من جهدٍ رائعٍ لفريقٍ من الحكومة يُشار إليه بالبنان، ويوجد جهدٌ مخرّبٌ في الحكومة يُشار إليه أيضاً بالبنان من حيث الخراب.

وبكلّ فخرٍ واعتزازٍ أذكر لكم الأخ عدنان الأسدي، لقد شهدته ووجدته حقيقةً يعمل بدون انقطاع لحلّ الأزمة، لكنه ما زال يغرّد خارج السِّرب، هذه حقيقةٌ.

السيد الجلبي تفضّل بمحاضرةٍ قيّمة. ولكن أسأله، فقد تكلّم عن النتائج وغضّ الطّرف عن الأسباب، وهو ذكيّ. وهو يؤكّد النتائج ويُهمل الأسباب. أقول لأخي الفاضل، علينا بالأسباب أولاً ثم النتائج، لأنّ الطالب إن لم ينجح في الامتحان لا تنفعه النتائج. فلنعالج الأسباب. واللهِ، لو صرفنا وبنينا وشيّدنا وعمّرنا، لا قيمة لعملنا إن لم يكن لدينا نظامٌ سياسيٌّ حقيقيٌّ له آليّةٌ واحدة، ننحني جميعاً أمامه في مشروعٍ اسمه «المشروع السياسي العراقي».

فلذلك، إخواني، ما تفضّل به السيد الجلبي هو نتائج، لكنّ الأسباب ما زالت غائبة. ما دام يوجد مشروعٌ سياسيٌّ سنّي، ومشروعٌ سياسيٌّ شيعي، ومشروعٌ سياسيٌّ كردي، فلن يلتقوا في إطار المشروع السياسي العراقي ولست متفائلاً بالحل، لكنّي سعيدٌ بهذه الوجوه الراقية وهذه الشخصيات الرائعة.

❖ **النائب بيان جبر رئيس كتلة المواطن البرلمانية: الحلّ الحكومي جاء مجزّأً، وسقف المطالب ارتفع بإسقاط الحكومة ثمّ إسقاط العملية السياسية بعد تشكيل الإقليم. كفّة الصراع تميل لصالح النظام السوري لذلك أشعلوا الغربية.**

أشكر الأخ الدكتور أحمد الجلبي على محاضرته القيّمة، والأخ الدكتور إبراهيم بحر العلوم. لا بدّ من الإشارة إلى جملةٍ من النقاط:

النقطة الأولى: كيف يتمّ حلّ الأزمة؟ هل أنّ الحكومة عالجت الأزمة بشكلٍ حقيقيٍّ وصحيحٍ بدءاً من تشكيل لجنة الحكماء، ومروراً باللجنة الوزارية، وانتهاءً ببعض الإجراءات الأخرى التي اتّخذتها الحكومة؟

أعتقد أنّه كان ينبغي على الحكومة أن تستلم طلبات المتظاهرين، وهذا ما ضمّنتُه ببياني الأوّل الذي صدر في بداية السنة، أي أن تجمع الحكومة كلّ الطلبات في وقتٍ واحدٍ ثمّ تبدأ بمفاوضة المتظاهرين مباشرةً، وليس السياسيّين الذين لا علاقة لهم لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ. أمّا أن تأتي هذه اللجنة أو تلك اللجنة وتبدأ التنازلات تلو التنازلات، فإلى أين نحن ذاهبون؟

الدكتور الشهرستاني يقول إنّ مئة ألف شخصٍ شملتهم هذه القضية، وأنت أعطيتَهم كلّ هذا؟ ماذا تقبض من المتظاهر الجالس في الساحة؟

قلت إنّ لديّ من واحد إلى مئة ألف، وأنا مستعدٌّ أن أعطيهم وأجعلهم 110 آلاف مقابل التظاهرات، ولا أتحدّث بشكلٍ عام، لأنّ كلّ محافظةٍ لها مطالب، وعلى ضوء ذلك أنا أبدأ المفاوضات، لذا وجب أن تبدأ مفاوضاتٌ حقيقيّةٌ معهم حتّى تُعطى لهم جميع المطالب. أما أن أُعطي من دون مقابل، فهذا حديثٌ مرفوضٌ وغير مقبول، ولا أتحدّث بشكلٍ عام عن كلّ المحافظات، بل كلّ محافظةٍ على حِدَة. وكلّ محافظةٍ لديها مطالبٌ تختلف عن الأخرى. على ضوء ذلك أبدأ مفاوضاتٍ حقيقيّة، أمّا أن أحمل كلّ شيءٍ في جيبي وأعطيه، فهذا كلامٌ لا يُمكن قبوله.

وعوداً على كلام الدكتور الزوبعي الذي بذل، مشكوراً، جهوداً كبيرةً إخلاصاً منه، وأنا أرى أنّ كلّ قيادات العراق تتحرّك باتّجاه حلّ الأزمة. واليوم لفت نظري تصريحٌ لثلاث شخصياتٍ مهمّةٍ لها علاقةٌ بالتظاهرات، منهم السيد أحمد أبو ريشة واثنين آخرَين معه. في كلامهم تسفيهٌ للدكتور الشيخ عبد الملك السعدي، حيث يقولون ما معناه إنّ الرجل (.....)، وهذا الكلام مهمٌّ جداً ولا بدّ من الوقوف عنده. هنا نسأل: أين المشكلة؟ إذاً، هناك توجّهٌ حقيقيٌّ باتّجاه الإقليم. هذا هو الهدف الذي نسمّيه على المدى المتوسّط وليس القريب.

أمّا المدى الأبعد فهو إسقاط الحكومة وإسقاط العملية السياسية، ولن يصلوا إلى العملية السياسية إلا عبر الإقليم، من وجهة نظري الخاصة. قبلَ سنةٍ وشهرين من الآن، قلتُ عبر قناة العراقية - وكلّكم تذكرون ذلك - بأنّ القتال سوف يكون على أسوار بغداد، في حال حصل خللٌ في سوريا أو سقطت الحكومة السورية. وهذا الكلام ليس دفاعاً عن حكومة سوريا، فنحن نرفض القتل من أيّ طرفٍ كان. ولكنّنا نحن المستهدفون، وهم قادمون باتّجاه

العراق، وقد أشرت إلى هذا الموضوع منذ حوالي سنةٍ وشهرين، ولكن مع الأسف، قال لي أحد كبار الشخصيات السياسية - وقد كتبت عنه في مذكراتي والشاهد موجود - قال لي: هل أصبحتَ منجّماً؟

كلا، لستُ منجّماً، ولكنّك لا تقرأ، والآن وقعنا في المشكلة وبدأنا الحلّ، والحلّ جاء مجزّأً ومن دون نتائج حقيقية، ولا أعتقد أنّ التنازلات بهذه الطريقة سوف تنجح، لأنّ سقف المطالب ارتفع بإسقاط الحكومة ثمّ بإسقاط العملية السياسية. والخطرُ ليس في إسقاط الأشخاص أو الحكومة بل في إسقاط العملية السياسية التي تُستهدَف بعد أن يتمّ تشكيل الإقليم.

ومن هذا المنطلق أيّها الإخوة ومنذ أسابيع - وأنا كنت في لبنان لحضور مؤتمر البحرين، واطّلعت على عدّة معطياتٍ باعتبار أنّني عشت واحداً وعشرين عاماً أيام المعارضة بين بيروت ودمشق - اطّلعت على معطياتٍ من أشخاصٍ مهمّين في سوريا ولبنان، مفادها أنّ الوضع في سوريا بدأ يميل لصالح الحكومة، وأنّ الكفّة بدأت تميل لصالح النظام السوري، وهذا بحدّ ذاته هو الذي سرّع في عملية تفعيل التظاهرات وتفعيل العمل باتّجاه العراق، كما أشار الدكتور الجلبي في محاضرته، ولا أعلم إن كان كلامه تحليلاً أو بناءً على معلوماتٍ. أنا لديّ معلوماتٌ. اتّجهوا نحو العراق وفعَّلوا العمل في العراق قبل أوانه، فقد تراجع أداء جبهة النصرة وسائر المسمّيات الموجودة في سوريا مثل الجيش الحرّ والقاعدة.

ثمة غرفة عملياتٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وسياسيةٍ وعسكرية. كلّ غُرَف العمليات هذه تعمل يومياً على إدارة الصراع، ولديّ أسماء هذه الغرف، عندما بدأت هذه الجبهة تتلكّأ وتنحدر لناحية عدم قدرتها على مواجهة النظام، وأصبح النظام أقوى، فكّروا بتحريك الوضع في العراق.

وأشكركم شكراً جزيلاً.

❖ **النائب رافع عبد الجبار نوشي: الحلّ يكمن في اللامركزيّة وحلّ كثيرٍ من الوزارات وإعادتها إلى المحافظات، ما نراه اليوم في «الغربيّة» نتائج صراعٍ استمرّ عشر سنوات وانعكس سلباً على الأقليّات.**

حقيقةً، كنّا نتمنّى عند حضورنا لهذه الندوة، واستماعنا لكلمة شخصيّة مثل الدكتور الجلبي، أن نجد الحلول. وهو من أهل الحلّ والعقد كما يُقال. ولكن وجدنا أنّه قد عقّد الأمور أكثر من طرحه للحلول، وذلك لأسبابٍ كثيرةٍ أوّلها بَيِّنٌ؛ وهو أنّ الدولة العراقية ما زالت من دون هويّةٍ ولا نظامٍ سياسيٍّ واضحٍ.

ثانياً: ربّما لم يكن الدكتور الجلبي صريحاً بالمستوى الذي كنّا نتمنّاه. وأنا أُقدّر أنّ بداخله أكثر ممّا قاله، أي أنّه اختصرَ كثيراً من الأمور.

العقدة الثالثة والكبيرة وهي تحمل عدّة معانٍ. كأنّ الدكتور الجلبي رسّخ فكرة السنّة والشيعة والكُرد وقسّمهم تقسيمات. وفي ذلك رسالة لها بُعدان:

الأوّل: تأكيد المشروع الدولي الإقليمي لتقسيم العراق، وهذا سببه - عطفاً على النقطة الأولى- عدم وجود شكل نظامٍ سياسيٍّ في العراق. ونحن في كتلة الأحرار نقول إنّ الحلّ في اللامركزيّة، وفي حلّ كثيرٍ من الوزارات وإعادتها إلى المحافظات، ومن ثمّ لن تكون هناك مشكلة. والتظاهرات الحاصلة اليوم هي نتائج وليست أسباباً، نتائج لما تمخّض عنه صراعٌ عمره عشر سنوات. الكلّ يريد إثبات ذاته، ويستخدم "فوبيا" الآخر، أخوّفك حتّى أحصل على أكبر قدر من السلطة، وهذه عُقدة العراق.

نقول بصريح العبارة: السنّة تخوّف الشيعة بالكُرد، والشيعة تخوّف السنّة بالكُرد.. وهكذا دواليك، ونحن الشعب العراقيّ شعبٌ أصوليٌّ يؤمن بقياداته، لسنا كشعب كوريا، عندما نختلف مع البرلمان لا نتجاوب معه، بل ننزل إلى الشارع.

الثاني: العُقدة الأخرى في هذا الموضوع هي رسالةٌ غير طيّبةٍ للأقليات، فأنا لو كنت صابئيّاً -وهم موجودون بكثرةٍ في محافظة ميسان- لفكّرت بالهجرة إلى أستراليا، وهم يتّجهون الآن إليها. ولو كنت مسيحيّاً لفكّرت بالهجرة إلى الكنيسة حتّى أجد لي مكاناً في أوروبا.

أعتقد أنّ الحلّ اليوم يكمن في إعادة تشكيل النظام السياسيّ. هل نحن، بالفعل، نظامٌ اتّحاديٌّ فدراليٌّ أم لا؟

النظام الفدراليّ يواجه مشكلتين:

المشكلة الأولى: إذا توجّهنا إلى المركزيّة، كما هو الحال اليوم، سنكون أمام مشاهد مؤسفة. على سبيل المثال: البرلمان يُصدِر اليوم قراراً إلى مديريّات الزراعة بإلقاء القبض على الحيوانات، مع أنّ هذا الأمر من ضمن صلاحيات رئيس الوحدة الإداريّة ومن ضمن صلاحية وحدة التجاوزات. وأقول -باعتبار أنّني كنت قائمقاماً ومارست دور نائب محافظ- إنّ هكذا قرارات تعقّد المشكلة أكثر ممّا تحلّها. فنحن اليوم علينا أن نتوجّه لبناء شكل النظام السياسيّ والفدراليّ. والتظاهرات التي خرجت هي النتيجة الحتميّة لتقديس المركزيّة، وهذا جزءٌ من العقليّة الشرقيّة - كما في مصر وغيرها أيضاً ــ حيث إنّ النظرة الشموليّة هي التي تتحكّم في الشارع وفي المنطقة بشكلٍ عامّ.

والمشكلة الثانية في النظام الفدراليّ، هي أنّنا إذا توجّهنا لمنح الصلاحيات للمحافظات وللأقاليم ستكون هناك، للأسف، رغبةٌ في التقسيم، وهذه الحالة بدأت تتولّد لدى المواطن العراقي.

أتمنّى على الدكتور الجلبي أن يكون له دورٌ في هذا الأمر ويشارك مشاركةً فعليّةً جدّيّةً مع القيادات السياسيّة، ومع أولئك الذين يتحمّلون المسؤوليّة كاملةً. فالدكتور أحمد الجلبي والقيادات الموجودة هم المسؤولون اليوم أمام الله وشعبهم، عليهم اليوم أن يرسموا ما هي الدولة العراقيّة القادمة

ويثبّتوا مفاصل الحكومة الاتّحاديّة الحقيقيّة. عندها لن تخرج تظاهرةٌ في هذا المكان ولا تظاهرةٌ في ذلك المكان.

❖ **النائب قيس العامري: ما هو تأثير العامل الخارجي على المشهد السياسي، وأين دور القوى الوطنيّة المعتدلة في قضايا التنمية؟**

اختصرَ عليّ أخي وزميلي النائب رافع عبد الجبّار. سوف أقتصر على سؤالين فقط:

الأوّل: لم يتحدّث الدكتور الجلبي عن مدى تأثير العامل الخارجي على نشاط القوى السياسيّة في الداخل، ولا عن انعدام المساحة المشتركة التي قد تجمع القوى السياسيّة على البناء على المنجَز أكثر من بنائها على الأزمة.

السؤال الثاني: أين هي القوى المعتدلة التي تتحدّث عن التنمية الاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعيّة وتعويلها على المنجزات، بدلاً من جرّ الطوائف والقوميّات إلى أزمات لتسويق نفسها؟

❖ **الدكتورة منال فنجان: المحاصصة سيّئة الصِّيت دفعت إلى تكديسٍ كَمِّيٍّ من دون كفاءات، حراك الأنبار بؤرة انطلاق، والمشكلة في توظيفها السياسي، علينا النظر إلى الحدث دون المتظاهرين، والحلّ في تفكيك المجاميع.**

أعتقد أنّ العبرة من النقاش هو أن نضع آلياتٍ للحلول وليس الدوران حول المشكلة، أو أن نخلص إلى منطق يكون بدوره بعض المشكلة. المشكلة في العراق كبيرةٌ ومتعدّدةٌ ومجسّمةٌ ومركّبةٌ؛ منها هو متعلّقٌ بطبيعة النظام، ومنها هو متعلّقٌ بمشاكل غامضةٍ في الدستور نفسه، ثمّ إنّنا، كسياسيّين، لا نفقه آليات التحرّك السياسيّ، ولا نعرف نواميس العمليّة السياسيّة وأخلاقها. وبلحاظ أنّ الثقة هي السِّمة السياسيّة بين المتحالفين، فقد فشلت الحكومة في أن تجعل منّا حلفاء استراتيجيين، كما فشل الآخرون أن يجعلوا من الحكومة حليفاً استراتيجيّاً لهم.

كذلك، توجد مشكلةٌ أخرى فيما يتعلّق باحتضان كفاءات الداخل، وللأسف الشديد كان هناك دائماً عزوفٌ عن هذه الطبقة، ولذلك نجد أنّ المحاصصة سيّئة الصّيت جعلت من العمليّة السياسيّة العراقيّة أشبه بعمليّة تكديسٍ كَمِّيٍّ للأشخاص بصرف النظر عن كفاءاتهم، وميزاتهم، وإمكانياتهم التي يُمكن أن يُسخّروها لخدمة الشعب العراقي والوطن. لذا نجد أنّ هناك كَمّاً متراكماً من المشاكل يوماً بعد يومٍ، لأنّ الذي يشغر المنصب هو الرجل غير المناسب في المكان المناسب.

نحن الآن بصدد الحديث عن المشكلة في محافظة الأنبار، والتي أشار الأخوان إلى أنّها مشكلةٌ متعدّدةٌ ومتنوّعة، ولا ننظر إليها على أنّها وحدةٌ واحدةٌ ومجرّدة. المشكلة ذات أوجُه؛ منها ما يتعلّق بحقوقٍ شرعيّة، وهي بمنزلة شرارة الانطلاق، أي أنها تختلف عن عمليّة الإشعاع. وشرارة الانطلاق أمرٌ مشروع، لكنّ عمليّة توظيفها السياسي هي المشكلة.

والمتظاهرون فئات؛ فئةٌ متأثّرةٌ بما يحصل في سوريا من حيث تأثّرهم بتنظيم القاعدة، وهذه هي الخلايا النائمة التي كانت موجودةً في الأنبار وفي الموصل وكركوك وصلاح الدين.

وهناك جهةٌ سياسيّةٌ هي أصلاً موجودةٌ في العمليّة السياسيّة، ومهمّتها العرقلة، وهي غير مؤمنةٍ بالعمليّة السياسيّة. وجهةٌ ثالثةٌ منتميةٌ إلى مشاريع إقليميّةٍ وخارجيّةٍ، وتحاول أن تنفّذ أجندةً معيّنةً.

وآليّة الحلّ، من وجهة نظري المتواضعة، تكمن في أن نتعامل مع الأحداث، وأن لا ننظر إلى المتظاهرين على أنّهم يمثّلون وحدةً وإرادةً واحدةً. الخطأ الأكبر هو أن نفترض أنّ هناك شخصاً بعينه أو جهةً معيّنةً يُمكن أن تمثّل المتظاهرين.

الحلّ الأساسيّ: ينبغي أن نعمل على تفتيت هذا "البلوك" من خلال خلْق خطوط تفاوضٍ متعددّةٍ؛ خطٌّ أوّلٌ وثانٍ وثالثٍ ورابعٍ، بمعنى خطٍّ

سياسيٍّ يتفاوض مع الأطراف السياسيّة المنخرطة مع المتظاهرين، وخطٍّ علمائيٍّ يتفاوض مع علماء الدين الحاضرين في التظاهرات، وخطٍّ آخر عشائريٍّ يتفاوض مع مَن يتبنّى العشائر، وخطٍّ آخر يتحرّك شعبيّاً بحيث نفصل كلّ جهةٍ عن الأخرى، ويبقى في هذه المرحلة - كما أشار الأخ بيان - أنّ على الحكومة في هذه المرحلة أن لا تقدّم التنازلات، لأنّ هذه التنازلات مع وجود لجنةٍ تنفيذيّةٍ تتدخّل بالشأن القضائيّ زادت الطّين بِلّةً، بحيث جعلت الآخرين يقولون: نحن كنّا محقّين عندما نتّهم الحكومة بأنّها هي المسيِّرة للملف القضائيّ.

لذلك نقول: في هذا الوقت ينبغي أن يكون هناك تفاوضٌ وحوارٌ حصريٌّ، وأن نعزل هذه الأطراف بعضها عن بعضٍ بالشكل الذي يفتّت هذه الجماعات. عند ذلك نقول: عندما نقدّم هذا التنازل، فعَليك، يا فلان الذي أصبحتَ منوطاً بهذا الملف، أن تسحب جماعتك من الساحة. هذا هو المطلوب.

❖ **الوكيل دارا شهيد: دعونا نفكّر بمصلحة العراق**

أُضيف إلى صفات أستاذنا الدكتور أحمد الجلبي، أنّني رافقتُه أيّامَ المعارضة، وشهدتُ شخصيّاً حضوره في المؤتمرات من «فيينا» إلى «صلاح الدين» حين كان ينتقد النظام. لكنّني اليوم تألمّت من صميم قلبي لأنّ «النبرة» التي يتكلّم بها هي هي. وطبعاً هذا نابعٌ من خضّم الوقائع الموجودة. نحن لا نريد أن نرجع إلى ذلك النظام الشموليّ الذي نُبغضه جميعاً، ولم نتوقّع في يومٍ من الأيّام أو حتّى نفكّر في أن نرجع إليه، هذا أوّلاً.

ثانياً: أنا أعرف الأستاذ الجلبي، والدكتور إبراهيم تحدّث عنه، وأُضيف إلى ما قاله، أنّه اقتصاديٌّ جيّد، وأحد الكفاءات العراقيّة الفذّة التي استغلّت الجهات الخارجيّة التي نقول اليوم إنّها تستغلّنا. هو نجح مسبقاً في استغلالهم.

ثالثًا: هو إنسانٌ عصاميٌّ لا يضعف، وهذا نراه جليّاً اليوم. لذلك دعونا

لا نفكّر تفكيراً منفرداً، دعونا نفكّر بمصلحة العراق ككلّ، وأن نعمل مع بعضنا بعضاً. ثقوا بالله تعالى أنّ عملنا أفضل من عمل المنظّمات الدوليّة. ولكنّ الأمر المخيف هو أن نُحجم عن تثقيف أنفسنا ونتعامل مع الأمور بكبرياء. فلنكُن رقماً في السياسيّة الإقليميّة باعتمادِ سياسةٍ واضحةٍ وعقلانيّة.

❖ **د.علي السعدي : السياسة فن إيجاد الأجوبة في ظلّ المتغيرات، لا تستطيع دولة احتكار العنف وإنتاج الديكتاتوريّة، رفعنا شعار "لا أقليّة تحكم ولا أكثريّة تهيمن" لكي يحقّق كلّ فرد وكلّ طائفة ذاته في العراق من دون التضحية بها.**

اسمحوا لي أن أتحدّث اليوم بصفتي باحثاً وليس سياسيّاً. أذكر أنّ الصديق الدكتور إبراهيم فكّر قبل سنواتٍ أن يجعل من هذا المنتدى مساهماً في صنع الفكر السياسي العراقي، وقد أدّى الدور بمعقوليّة كبيرة، لكن ما أتمنّاه هو أن لا يتحوّل المنتدى إلى منبر للسياسيّين.

كنّا متعطّشين فعلاً لكي نتعلّم منهم، سواءً على صعيد الفكر السياسيّ أو على صعيد الممارسة السياسيّة، لكن حتّى الآن لم نرَ إبداعاً مميّزاً في المجال السياسيّ، إلى حدّ أنّه يُمكن القول إنّ في العراق سياسةً وأُناساً يُمارسون العمل السياسي، ولكن ليس في العراق سياسيّون. أقصد تلك السياسة التي يقول عنها ولسن: "أسبوعٌ في السياسة زمنٌ طويل". ونحن نمارس السياسة منذ سنين، وهذا ليس زمناً قصيراً.

في أيّامنا هذه لم تعد السياسة "فنّ الممكن"، بل هي "فن إيجاد الأجوبة في ظلّ المتغيرات"، فكم من سياسيّينا يملك أجوبةً لما حدث أو لما سوف يحدث. كلّ معرفةٍ تبدأ بسؤال، إلا السياسة فإنّها تبدأ بجواب.

وهنا أودّ أن أذكّر الحاج بيان الذي شخّص أنّ النظام السوريّ بات أقوى، وأنّ المعركة - كما قال قبل سنة ونصف السنة - ستكون على أسوار بغداد في حال سقط النظام السوري؛ أذكّره بأنّ النظام السوريّ عندما كان قويّاً

ومستقراً كانت المعركة في قلب بغداد وليس على تخومها، ولذلك لنا أيضاً أن نشخِّص متى يستطيع الفكر السياسيّ العراقيّ بأن يشخِّص.

إنّ زمن الديكتاتوريات أوشك أن ينقرض. ومن أخبرك يا سيدي بأنّ النظام قد يستعيد المبادرة، وأنّ هناك عودةً للديكتاتوريات في العالم؟ اسمح لي أن أقول لك إنّ كلامك فيه خَللٌ كبيرٌ على صعيد الرؤية السياسيّة. علينا أن نمتلك رؤية. إنّ الدائرة فعلاً تتغيّر. بدأت في الدولة المناضلة، ثمّ الدولة المتحكّمة، ثمّ الدولة الحاكمة، ثمّ الدولة الخادمة. الآن دور الدولة هو أن تحكم، ولا تستطيع أيّ دولة احتكار العنف، ولا إعادة إنتاج الدكتاتوريّة، وأصبحت هناك متغيّرات يجب أخذها بنظر الاعتبار.

ومن خلال بحوثي الطويلة، والبعض منكم قرأها والبعض لم يقرأها، فإنّني توقّعت هذا الربيع العربيّ منذ سنين طويلة، والدكتور إبراهيم يذكر ذلك.

إضافةً إلى ذلك، ليس علينا أن نندب الطائفيّة، وكلّما قال أحدهم شيئاً نتّهمه بأنّه يرفع شعاراً طائفيّاً. حاليّاً توجد في العراق مجتمعاتٌ تتناقض وتتقاتل فيما بينها، وبإمكانها أن تلجأ إلى عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ. وإلا فما هي الديمقراطيّة؟ ما المشكلة في أن يرفع السني صوته ويقول أنا سني والشيعي يقول أنا شيعي، ما المشكلة في ذلك؟ وما المشكلة في أن يطالب أيّ مكوّنٍ أن تستقيل الحكومة؟ أليست هذه هي الديمقراطيّة؟ ولماذا إذاً هذا الرجل بعينه يمثّل هذه الطائفة؟

هناك مشاريع حقيقيّةٌ موجودةٌ ونحن نقدّمها لكم، وإذا كنتم كسياسيّين تُعيدون إنتاج الأزمة باستمرار، فنحن مستعدّون أن نقدّم لكم مشروعاً متكاملاً، وهذه ليست دعاية. هناك مشروعٌ متكاملٌ بحيث تنظر كلّ طائفة إلى الدستور وإلى الحفاظ على وحدة العراق بصفتهما مصلحة لها كطائفة، ونحن في هذا الملتقى رفعنا شعار: "لا أقليّة تحكم ولا أكثريّة تهيمن"، والهدف منه هو أن تحقّق كلّ المكوّنات الفردية والجماعيّة في العراق ذواتها، والأمور

تسير حاليّاً بهذا الاتّجاه. لذا، عليكم أن تأخذوا هذه الحقيقة بنظر الاعتبار وتسجّلوها في أذهانكم. هذا هو شعار المرحلة القادمة. فلا تصغّروا الأمور. وتوجد مشاريع جديّةٌ وحقيقيّةٌ لمثقّفين عراقيّين بإمكانها أن تشكّل حلاً. وشكراً.

- **الباحث حسين درويش العادلي: المشكلة في اعتماد التوافق الطائفي العرقي، وليس السياسي. سدَنة النظام يتحمّلون مسؤوليّة تصحيح المسار.، إمّا أن تسلّم قوى النظام بمشروع وطني، أو فلتتّفق على تقسيم العراق، أو اعتماد نظام فدرالي أو كونفدرالي.**

كلّنا متّفقون على أنّ الأزمة هي أزمة النظام السياسيّ، وأنّ العمليّة السياسيّة قامت على أساس التوافق الطائفي وليس السياسي. العمليّة السياسيّة في العراق قوامها التوافق العرقي الطائفي وليس السياسي. وإذا لم نتكلّم بصراحةٍ سيبقى إنتاج المعاناة مستمرّاً. النخبة السياسيّة هي التي أنتجت هذه الأزمة. لقد شارك الجميع في تشكيل العمليّة السياسيّة، ولنا أن نسأل الذي اعترض على هذا التشكيل، لماذا لم يطرح مشروعاً بديلاً، ويناضل دفاعاً عنه؟

إذاً، توجد نخبةٌ ساهمت في تأسيس العمليّة السياسيّة وهي التي أنتجت هذا النظام، وجوهر العمليّة السياسيّة قائمٌ على التوافق العرق طائفي. وبصراحة، ومن دون لَفٍّ ودوران، ثمّة سدَنةٌ وحفَظَةٌ لهذا النظام السياسي العرق طائفي الذي جوهره الامتيازات، ومن يريد إعادة إنتاج الدولة عليه أن يُعيد تصحيح مسار العمليّة السياسيّة.

هذه النخبة التاريخيّة - النخبة التاريخيّة بتعبير درامي- هي التي أوجدت هذا النظام السياسيّ وهي اليوم صاحبة السلطة، صاحبة الدولة، بيدها السلطة والإعلام والاقتصاد، بيدها كلّ شيء، فإمّا أن تركن إلى إعادة إنتاج العمليّة السياسيّة بما يُفضي إلى مشروع وطني، أو فلتتّفق على تقسيم العراق أو إقامة نظامٍ فدراليٍّ أو كونفدرالي.

وهذه النخبة نفسها تتحوّل إلى كتلةٍ تاريخيّة، ونحن نترك الوطن أمانةً بأيديها. فأنتم أصحاب السلطة والفعل التاريخي اجلسوا وحلّوا لنا هذه الأزمة. هذه أزمة الدولة وليس أزمة تظاهرات الأنبار، فالدولة كلّها في مهبّ الريح.

أمامكم الخيارات التالية: إما أن تقولوا إنّ مكوّنات هذا البلد لا تستطيع التعايش في ما بينها، فيتعيّن حينها التقسيم. أو فلنوضح هوية هذا النظام السياسي الهجين، فلا هو هو فدراليٌّ ولا كونفدراليٌّ ولا هو مركزي، ولا غير ذلك. اعترفوا بأنّكم أنتجتم هذا النظام الطائفي وأصبحتم مادّته، وأنّكم سدَنةٌ له وعاجزون عن إعادة إنتاجه. اتركوا المجال لنخبةٍ تاريخيّةٍ غيركم لكي تأتي وتحلّ معضلة الدولة. أو اسمحوا لي أن أقولها، وأنا آسفٌ لهذا القول: ما دام هناك سياسيّون غير قادرين على إدارة هذا البلد، فلنوكل أمره إلى الأمم المتحدة لتُدير البلد وتُنتج لنا نظاماً جديداً، فأنتم عاجزون عن ذلك.

❖ **الوزير عامر عبد الجبار: امتلك العراقيون منظومة ضخمة في مواجهة صدام، فلماذا هم اليوم عاجزون عن إدارة العمليّة السياسيّة؟**

السلام عليكم، والشكر موصولٌ للأخ الدكتور إبراهيم بحر العلوم والدكتور أحمد الجلبي. لديّ سؤالٌ واحدٌ حول ولادة العمليّة السياسيّة العسيرة والمستعصية على السياسيّين.

إذا استعرضنا سياسيّي المعارضة ما قبل سقوط نظام صدام، لرأينا كلّ واحدٍ منهم قادراً على تأليف كتابٍ عن جهاده وعمله السياسيّ، وكيف أنّهم أقنعوا العالم بمظلوميّة الشعب العراقيّ، وبتغيير رأيه في صدام، وكيف تمكّن هؤلاء السياسيّون من استجلاب الجيوش الأمريكيّة عبر المحيطات وإسقاط صدام، على الرغم من جبروته وامتلاكه منظومةً إعلاميّةً ضخمة، وتعتيمه الإعلامي إلى حدّ انعدام الفضائيّات والهواتف النقالة.

إذاً، هذه المنظومة هي منظومةٌ ضخمة، فلماذا هي عاجزةٌ اليوم عن

إدارة العمليّة السياسيّة؟ وهذا العمل الذي أنجزتموه أيّامَ المعارضة عملٌ كبيرٌ وجبّار، لم يتوقّعه أحد، فلماذا عجزتم اليوم؟

أمّا التحالف الوطني، فلم يحصل أن تقاتلت كتلة في ما بينها أكثر من اقتتالها أيامَ المعارضة. هاجموا بعضهم بعضاً في الصُّحف. في المقابل، كان القتال بين الأحزاب الكردية سنة 1996 م قتالاً دامياً، فكيف أمكنها أن تتوحّد الآن وتبني كردستان؟ أين المشكلة؟ هل تُراكم تبالغون في تاريخكم أيّامَ المعارضة؟

❖ **الأستاذ علي عبد المجيد محمود: لو فكرت الحكومة جديّاً بتنمية القطاع الخاصّ لما حدثت تظاهرات الغربيّة**

أتّفق مع الدكتور الجلبي في نقطةٍ أساسيّة، فمشكلة العراق متشعّبةٌ اجتماعيّاً وثقافيّاً وسياسيّاً وغير ذلك. أشعر بأنّ السلطة التنفيذيّة مهيمنةٌ في العراق، والشعب خاضعٌ لها، وأيّاً تسأل يقل لك إنّ الحكومة لا تقدّم له شيئاً.

العنصر الاقتصادي هو جوهر التقدّم في أيّ مجتمع، بحيث يحصل على حقوقه كلُّ من يعمل، بصرف النظر عن السلطة والحكومة.

أغلب الذين تحدّثوا اليوم عن هذه المشكلة المتشعّبة هم سياسيّون كانوا في السلطة، ولم أرَ تقدّماً أو أمراً إيجابيّاً تحقّق في العراق خلال وجودهم في السلطة طوال تسع سنوات. سمعت أنّ السلطة التنفيذيّة متقدّمة وكانت تضمّ عدّة قوى.

سؤالي للدكتور الجلبي: متى ستفكّر الحكومة العراقيّة بالقطاع الخاصّ؟ أنا مقتنعٌ بأنّه لولا البطالة لما خرج الناس في التظاهرات وشاركوا في الاعتصامات، ولا انصرفتوا للعناية بعملهم وعوائلهم. البطالة هي السبب في ما يحدث. وفّروا الوظائف للمواطن العراقي، وعلى الأرجح ستزول كثيرٌ من هذه المشاكل والنزاعات.

❖ **الوزيرة باسكال وردة: أنتم أصحاب السلطة، فكيف نتمكّن من القضاء على الفساد، القرار بيد من؟**

تكلّم الدكتور أحمد بكلّ وضوح وبشكلٍ قاطعٍ عن الفساد وقتْل الاستعدادات العراقيّة. وبكلّ بساطة، فإنّ سبب التخبّط في تحقيق مطالب الناس وتأمين حقوقهم هو الفساد. السلطة بأيديكم، فأين هو الحلّ وممّن نطلبه؟ كيف يمكن أن نُنقذ العراق من الفساد؟ كيف نُوصل صوتنا بأنّ من حقّ السجين أن لا يبقى موقوفاً إلى ما لا نهاية؟ من الطبيعيّ أن يؤدّي الفساد وتضييع الحقوق إلى عدم الاستقرار. لذلك أرجو من الدكتور أن يوضح كيفيّة حلّ هذه القضايا. ومع وجود هذه الكفاءات العلمية والإدارية وهذه القيادات، فالعراق قادرٌ على النهوض والقيام بما يتوجّب القيام به. يبقى السؤال: القرار بيد مَن؟

❖ **الدكتور محمد جواد الشرع: أين الحلّ؟ اللجنة الوزاريّة غير مقبولة لذلك لا جدوى منها**

الشكر للدكتور الجلبي على هذه المحاضرة الشاملة. لمستُ فيها بُعدًا اقتصاديًّا. كما تطرّق إلى ما يحصل، وعرّف عن ورقة برنامج الائتلاف التي لم نطّلع عليها بعد، وحبّذا لو اطّلعنا على ملامحها لاحقاً.

النقطة الثانية، تحدّثت حضرتك وكأنّك مواطنٌ عاديّ، والأسئلة التي طرحتَها هي التي يطرحها المواطنون، ولم أسمع منك أبداً عن كيفيّة حلّ هذه المشكلة. كيف يُمكن حلّها؟

النقطة الثالثة تتعلّق بالأزمة الحاليّة، وهي أزمةٌ معقّدةٌ فيها جوانب اقتصاديّةٌ وجوانب سياسية، وفيها عناوين من قبيل الربيع العربي، والشرق الأوسط الجديد، وغير ذلك.

هذه التظاهرات عبارةٌ عن مواطنين يطالبون ببعض الخدمات، ولكن

تداخلت مع مطالبهم هذه الملفّات السياسيّة والاقتصاديّة، وربما المشكلة السوريّة أيضاً. الملفات كثيرة، والحكومة ليست وحدها المطالبة بتقديم الحلول، وإنّما يُفترض بالسياسيين أيضاً أن يقترحوا الحلول.

هل ثمة اتصالاتٌ محدّدةٌ مع الحكومة؟ أنا لا أتكّلم مع اللجنة التي يرأسها الدكتور حسين الشهرستاني، فأنا أحد المعارضين لترؤسّه لهذه اللجنة، ومهما قدّم من تنازلاتٍ لا يُمكن القبول بها، فالشخص غير مقبولٍ لديهم، وأنتم السياسيّون عليكم أن تنصحوا الحكومة بهذا الاتجاه.

❖ **الإعلامي سالم مشكور : لولا الدور الأمريكي لما كنّا تحت سماء الوطن.وهناك من يريد استعادة العراق، ويرى أنّ الخيار العسكري لم يعُد مجديًا، وإنّما الدخول بقوّة في العمليّة السياسيّة والإطاحة بها.**

سوف أتحدّث بشكلٍ سريعٍ جداً. لديّ شهادةٌ ومعلومةٌ ورأي.

أنا أواكب عمل المعارضة منذ العام 1990 م. والدكتور أحمد الجلبي كان المحور. فهو الذي جمع المعارضة وهو الذي نسّق تحرّكاتها كافّة، وهو الذي سوّق ملفّ العراق، وأقنع اللوبي الأمريكي، واستصدر قانون تحرير العراق الذي كان أساساً اعتُمد فيما بعد لإسقاط النظام. ولولا الدور الأمريكي لكنا إلى الآن مشتّتين، ولم نكن تحت سماء وطنٍ واحد، بغضّ النظر عمّن يعارض الدور الأمريكي.

في لقاء تلفزيوني بعد العام 2008 م قلت للرئيس الطالباني: القوات الأمريكيّة تداهم بيت الدكتور أحمد الجلبي وتصادر أجهزته وتحطّمها. وعلى الرغم من تعاونه فهناك جفاء، فما الذي حدث؟.

أجاب: ما جرى على الدكتور أحمد الجلبي تنطبق عليه الأغنية العراقيّة: يا من تعب يا من شكه يا من على الحاضر لكه.

المعلومة: يوجد صحافيٌّ لبنانيٌّ كبيرٌ نقل إليّ شخصيّاً عن نجيب ميقاتي

رئيس الوزراء اللبناني أنّه التقى الأمير بندر بن عبد العزيز في شهر تشرين الأوّل عام 2012 م، وقال له: نظام الأسد ساقطٌ خلال مدّةٍ أقصاها نهاية شباط، ولبنان ساقطٌ لا محالة بعده، ثمّ نستعيد العراق. تأمّلوا معي عبارة "ثمّ نستعيد العراق". مَن هم وممّن يستعيدونه؟ هذا الكلام ربما يساعدنا كثيراً في تفسير ما يجري الآن.

في ما يتعلّق بموضوع هويّة العراق، الدستور فيه إسقاطٌ وفيه خدعٌ وأكاذيبُ كبيرة، ومنها أنّ العراق نظامٌ فدراليّ وديمقراطيّ. وفي رأيي المتواضع فإنّ النظام العراقيّ لا هو فدراليّ ولا ديمقراطيّ. إذاً، فلنبحث عن هويّة العراق ونحدّدها، لأنّ النظام القائم ليس فدراليّاً على الإطلاق، وهذا الأمر شرحُه يطول. والنظام ليس ديمقراطيّاً أيضاً. هناك شيءٌ اسمه نظامٌ توافقيّ ديمقراطيّ، والنظام التوافقيّ هو حكم الأغلبيّة مع الاحتفاظ بحقوق الأقليّة، التوافقيّ هو الذي نجح في بعض الدول وفشل في بعضها. فشل في لبنان وفي العراق.

أذكّر فقط في اجتماعٍ جرى في عَمّان سنة 2009 م مع رموز ما كان يعرف سابقاً بقادة التوافق، اجتمعوا في عمان، والخبر كشفه الدكتور سعدون الدليمي. في حينه نقل لي الخبر أحدهم واستفسرت منه شخصيّاً وشرح لي التفاصيل. دُعِي الدكتور سعدون الدليمي على مَضَض ولم يذهب، ثمّ قصده أحمد أبو ريشة وأخبره بما جرى في الاجتماع؛ ومفاده أنّ التوافق خلص إلى أنّ الخيار العسكريّ لم يعد مجدياً، والحلّ الوحيد - من وجهة نظرهم - أن يعملوا بقوّة من داخل العمليّة السياسيّة وينفّذوا ما يريدون، تمهيداً للإطاحة بالعمليّة، وأن يكون إياد علاوي هو بوّابة الشر، رئيس الوزراء الشيعي، وأنّ هذا المشروع يحظى بالدعم القطري والتركي. وفي اليوم التالي ركبوا الطائرة وذهبوا إلى أنقرة، ومن هناك إلى قطر. هذه المعلومة على ذمّة الوزير الدليمي. وما جرى بعد ذلك من حديث عن الكتلة العراقيّة يساعدنا على فهم حقيقة ما يجري الآن. الموضوع إذاً ليس موضوع مطالب.

❖ **النائب مؤيد العبيدي: العراق اليوم بحاجة إلى تدوين المشروع السياسي، وبرنامج حكومي جدير، وقيادة لإدارة البلاد**

السلام عليكم، لا أحد يُشكّك في مواقف الدكتور الجلبي الوطنيّة، ولكن كنت أتمنّى عليه، في هذا الحضور المبارك، أن تكون دراسته مبنيّة على سرد الخلفيات، واستعراض النتائج، ومن ثمّ اقتراح الحلول التي أَهملَ ذكرها.

لا شكّ في أنّ خللاً أصاب متن العمليّة السياسيّة القائمة أساساً على أصولٍ خاطئة؛ منها ما أشارت إليه الدكتورة منال قبل قليلٍ كالمحاصصة، والتوافقات غير الصحيحة، وغير ذلك.

سأقتصر في هذه المداخلة على ذكر ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: أؤيّد الدكتور عادل عبد المهدي، وهو ما أكّده الدكتور سلام الزوبعي وسائر الإخوة حول غياب المشروع السياسي الوطني. لكنّي أتساءل: من يدوّن هذا المشروع؟ أليس تدوين هذا المشروع هو التكليف الشرعي والوطني الملقى على عاتق الجميع؟

لذلك أقترح على سيدنا الدكتور إبراهيم أن تنبثق عن هذا الملتقى لجنةٌ من أصحاب الاختصاص والكفاءات العلميّة - وجميعكم أصحاب كفاءاتٍ واختصاصات - تكون مهمّتها كتابة المشروع السياسي العراقي.

النقطة الثانية: غياب البرنامج الحكوميّ. لقد غاب عن الحكومات التي تشكّلت بعد العمليّة السياسيّة إلى الآن، البرنامج الوطنيّ لإدارة الدولة. وفعلاً، كما أشار الدكتور الجلبي، تشكّلت لجنةٌ مختلطةٌ في الائتلاف الوطني العراقي من أصحاب الاختصاص، وبرئاسة الدكتور الجلبي نفسه، ودوّنت مشروعاً لإدارة الدولة، ولديّ نسخة منه الآن، أرجو أن تُوزَّع عليكم لدراسته. هذا المشروع قابلٌ للتطوير، وهو جديرٌ بقيادة العراق الآن وفي المستقبل.

المقترح الثاني هو أن تنبري لجنةٌ لإعادة صياغة البرنامج الحكومي، لأنّ هذا المشروع المدوّن في الائتلاف الوطني العراقي شارك فيه أكثر من مئة خبيرٍ من أصحاب الاختصاصات السياسيّة والاقتصاديّة والقانونيّة، وكانت لنا جلساتٌ في هذا البيت المبارك؛ بيت السيد إبراهيم بحر العلوم، وفي بيت الدكتور الجلبي، وفي بيت الدكتور الجعفري أيضاً.

النقطة الثالثة: مَن يقود هذا المشروع؟ أعني مشروع البرنامج والمشروع السياسيّ. يجب - أيّاً تكن نتائج الانتخابات النيابية أو المحلية القادمة - أن يقوم تحالفٌ وطنيٌ كبيرٌ متعدّد الجسور، لا يقتصر على الشيعة وحدهم، وإنما يشمل السنّة والأكراد أيضاً.

## القسم الثالث
## التعقيبات

### ◄ توجد مشاكل اجتماعية كثيرة

أثار الدكتور سلام الزوبعي قضية عدم وجود مشكلةٍ اجتماعية. أقول إنّ هناك مشاكل اجتماعيةً هائلةً وليست مشكلةً واحدة. المشكلة الاجتماعية ليست مشكلةً طائفية. المشكلة الاجتماعية هي قضية علاقاتٍ عائليةٍ، علاقاتٍ عشائرية. فقدان السكن يسبّب مشكلةً اجتماعية، وسوء الوضع التدريسي يسبّب مشكلةً اجتماعية.

### ◄ علينا التفريق بين المزايا والحقوق

ذكر الأستاذ بيان في حديثه موضوع التفاوض. إنّ التفاوض أعطى المزايا، وهي يجب ألّا تكون بمعزلٍ عن الحصول على التزاماتٍ بحلّ المشاكل. أنا أقول إنّ هذه ليست مزايا، هذه حقوق، من حقّ المواطن

العراقي أن يطالب بعدم البقاء في السجن ستّ سنوات من دون تحقيق، من حقّ المواطن العراقي أن يطالب بتنفيذ القانون بعد سنةٍ وليس بعد خمس سنوات. أُعطيكم مثالاً: هناك شيخٌ أُطلق سراحه من سجن التاجي قبل يومين، سُجن لثلاث سنوات، عمره ثلاثٌ وثمانون سنة، خرج وبقي خمسةٌ من أولاده في السجن، أحدهم في السجن منذ ستّ سنوات من دون تحقيق.

### ◄ ترويج طلبات التقاعد لأعضاء الشعب منذ 2008

في موضوع المساءلة والعدالة. قانون المساءلة والعدالة يُعطي حقّ قانون التقاعد لأعضاء الشعب من حزب البعث. قدّمت هيئة المساءلة والعدالة 2250 جدولاً لترويج معاملات التقاعد بشكلٍ كاملٍ في عام 2008 م، ولحدّ الآن لم يكتمل التقاعد، لماذا ننتظر كلّ هذه السنوات؟

### ◄ تأخرنا في معالجة الظلم

موضوع الحقوق ليس منحةً من الدولة، هو حقٌّ للمواطن على الدولة، نحن تأخّرنا في معالجة الظلم الذي تراكم، أنا أذكر جيداً أيام الحكومة الانتقالية برئاسة الدكتور الجعفري، لم يكن هناك معتقلون عند الحكومة العراقية من دون محاكمة، المعتقلون كانوا لدى الأمريكان وكانت الحكومة دائماً تطالب بهم. أذكر مثلاً شخصاً اسمه أبو زينب الخالصي رحمه الله، الذي طالبنا جميعاً - وتدخّل الدكتور الجعفري لدى الأمريكان - وأُطلق سراحه، هذا مثال. الحكومة العراقية قادرةٌ على أن تُنصف الناس وألّا تتعدى على حقوقهم.

### ◄ التقليل من شأن التظاهرات غير مقبول

في ما يتعلّق بموضوع التعامل مع المتظاهرين، أقول إنّه ليس من مصلحة أيّ طرفٍ تسفيهُ التظاهرات والاستخفاف بها، وليس من مصلحة أيّ طرفٍ

اتّباعُ الطريقة التي دعت إليها السيدة منال في تقسيم التظاهرات. هذا لن ينفع، هذا سيعقّد المشكلة وستعود علينا بمشاكل جديدة.

### ◄ لا يُمكن التعامل مع المشكلة السياسية تكتيكياً

أذكّركم أنّ بعض السياسات التي اتّبعتها الحكومة العراقية في محاولة استقطاب بعض العشائر في المناطق الغربية والتحالفات التي كان يمثّلها – على سبيل المثال – مشعان الجبوري كطرفٍ موالٍ للحكومة ضدّ التظاهرات، وجلبوا له تلفازاً من سوريا إلى العراق حتّى يتكلّم لصالح الحكومة. هذا غير مجدي، فالمشكلة السياسية لا يُمكن التعامل معها بشكلٍ تكتيكيّ، بل هي مشكلةٌ استراتيجيةٌ لا تُحلّ بالتكتيك.

أعود إلى ماقاله الأستاذ رافع، هناك حلولٌ موجودةٌ مطروحة، وهو ساهم في تأييدها في مجلس النواب:

أولاً: موضوع تأليف مجلس القضاء، هذا مهمٌّ وقد تحقّق.

الحلّ الثاني: في قانون تحديد الولاية بدورتين انتخابيّتين. وهذا أقرّه مجلس النواب، وهناك التفافٌ على المجلس عن طريق مجلس القضاء، نحن لا نتطرّق إلى هذا الموضوع، وحينما ندخل نصل إلى قضايا مزعجةٍ جداً، السلطة التنفيذية تستعمل السلطة القضائية لتقويض السلطة التشريعية، هذا الموضوع يجب أن يتوقّف.

### ◄ الحلّ يجب أن يكون عراقيّاً

في ما يتعلق بموضوع التدخّلات الخارجية التي أثارها الأستاذ قيس، ما هي الدول التي تستطيع التأثير على الوضع العراقي؟ توجد ثلاث دولٍ هي إيران والولايات المتحدة وتركيا. كانت سوريا تؤثّر، لكنّ سوريا الآن (دايخة)، وثمّة دولٌ تؤثّر على الوضع العراقيّ عن طريق المال؛ هي قطر والسعودية وبعض دول الخليج إذا أرادت أن تتدخل.

إيران تخشى من تغيير الحكومة، وأميركا لا تريد مشاكل في العراق، وتركيا تؤيّد التظاهر وتؤيّد التغيير، ونحن في خِضمّ هذه الصراعات، وكثيرٌ من الساسة العراقيّين يستندون -للأسف- إلى هذه الأطراف الخارجية في اتّخاذ المواقف، وأنا ضدّ هذا الأمر، وأطالب بأن يكون الحلّ عراقياً.

### ◄ برنامجنا من رحم الخبراء

أما في ما يتعلّق بالنقد البنّاء الذي أثاره الأستاذ علي السعدي؛ فأقول: لدينا برنامج الائتلاف الوطني للانتخابات، وهو ليس بعيداً عن الخبراء وأصحاب المعرفة في العمل السياسي والاقتصادي والتكنولوجي. ونحن تطرّقنا إلى موضوع الإنترنت، فخدمات الإنترنت هي أسوأ وأغلى خدمات، ولا أحد يكترث لذلك. لأنّ الذين يستخدمون الإنترنت هم شبابٌ ليس لهم نفوذ، تطرّقنا إلى كلّ القضايا في هذا البرنامج.

### ◄ المحاصصة سببها (الدّسَم)

تحدّثنا عن موضوع القضايا السياسية. لماذا ليس لدى السياسيّين برامج وطنية؟ المشكلة تكمن في أنّ السياسيّ لم يكن يحصل على شيءٍ في زمن المعارضة، بل يحصل على مشاكل، تهديدٌ وانتقامٌ وسبٌّ وشتمٌ من قِبَل النظام. أما بعد وصول المعارضة إلى السلطة، فهناك (دسَمٌ) يستحقّ أن يتعاركوا عليه، هذا هو السببُ الأساسيّ. انظروا إلى ما يحدث الآن على صعيد التعيينات. نأتي إلى وزارة الداخلية وفيها 122 مديراً عامّاً بالوكالة، 112 منهم من الشيعة، ما هذا؟ ماذا يقول الآخرون؟

القضية أصبحت معروفةً وأُثيرت في مجلس النواب. المحاصصة سببها (الدَّسَم)، واستمرارها هو هذا. كلّ الأطراف المتحاصصة تقبل بالتغطية على فساد الطرف الآخر لأنّها تخشى أن يكشف فسادها، هذه قضية واقع.

### تحجيم الفساد من خلال لجنة العقود الحكومية

أعود إلى الحكومة الانتقالية وأقول: لم يكن هناك فسادٌ في العقود الكبيرة في الدولة، والحلّ؟

الإخوة قالوا إنّني لم أطرح حلاً، الحلّ هو في إعادة الروح والحياة إلى لجنة العقود الوزارية وتعزيزها لمنع الفساد كما حصل في الحكومة الانتقالية. هذا الحلّ جاهزٌ للتنفيذ الآن، كلّ الحديث الذي صدر عن الفساد في العراق لم تنعكس حادثةٌ واحدةٌ منه في الإعلام. لا أحد لديه دليلٌ على فسادٍ في الحكومة الانتقالية، وبعضُ أعضاء الحكومة حاضرون معنا في هذه الندوة.

هل يُعقَل أن تكون حاجة العراق ما يقارب ستة آلاف مدرسة ولم يُبنَ منها سوى 800 مدرسة؟ هل يُعقَل أن يفترش الأرض 103 تلميذاً في أحد الصفوف الابتدائية بإحدى مدارس الزعفرانية؟ هذا موجودٌ الآن.

هل يُعقَل أن تكون لدينا 1200 مدرسةٍ طِينيّةٍ في العراق. وهذا موجودٌ أيضاً. والسبب أنّ العقود التي أُعطيت لبناء المدارس لم تمرّ على لجنة عقودٍ لتفحصها، وهذا شيءٌ موجودٌ. فالحلّ لقضايا الفساد يبدأ بإعادة لجنة العقود الحكومية التي كان لها إجراءاتٌ وطُرقٌ لإحالة العقود ومنع الفساد.

### الخيار الاخر التمسك بالسلطة ومن بعدنا الطوفان

الأستاذ حسين العادلي طرح على الحكومة خياراتٍ لحلّ الأزمة؛ إمّا أن تقوم بتنفيذ الفدرالية أو تتنحّى، ولكنّه لم يطرح خياراً آخر متاحاً. ماذا لو قال أصحاب السلطة: نحن لها ومن بعدنا الطوفان؟ ماذا العمل إذا قاموا بذلك؟

### في المعارضة تضحية وليس امتيازات

الأستاذ عامر، شرحتُ لك سبب اتّفاق المعارضة. مثلاً السيد بحر العلوم، ولإنجاح المشروع السياسي بإسقاط صدام حسين، وقبل أن يذهب

إلى أميركا والبيت الأبيض، وكان هذا الشيء صعباً جدّاً عليه، فالذهاب ليس فيه ميزةٌ، فيه تضحيةٌ، حتّى أنّه مرّةً قال: إنّ والدي السيد علي بحر العلوم لو علم أنّني سآتي إلى البيت الأبيض لم يلِدني. في المعارضة تضحية، أما في الحكومة الحالية فكلُّ شيءٍ موجود: سيارات، بيوت، فساد عقود، كلُّ شيءٍ موجود.

### ◄ الحكومة الحالية تدمر القطاع الخاص

وجنابك، أتيتَ على ذكر القطاع الخاصّ. ميزانية الحكومة الحالية تدمّر القطاع الخاص. أُعطيكم مثالين:

أولاً: مادّة في الميزانية تقول: الوزارات والجهات الحكومية لا تشتري البضاعة إلا من الوزارت الأخرى. إذاً، ماذا يعمل القطاع الخاصّ؟

ثانياً: إذا حدثت مناقصةٌ على المشروع، عليه أن يقدّم كفالة حُسن عطاء، يضع مالاً، وإذا رسى عليه الموضوع، يتوجّب عليه عندها أن يضع حُسن تنفيذ، وأيضاً يجب أن يضع أموالاً، فمعناها أنّه بدأ وعليه التزاماتٌ مالية، والشركات الحكومية ليس مطلوباً منها كفالة.

وعقّب أحد الحضور بأنّ هذا القرار توقّف قبل أربعة أشهر.

وعقّب الجلبي: إنّنا رفضنا هذا الموضوع في مجلس النواب، ونتيجة هذا الأمر، هل أوقفوه أم لا؟ لا أدري. وأضفنا فقرةً أخرى: أنّ القطاع العام يستورد من دون أن يدفع جمارك، وعلى القطاع العام أن يدفعها حتّى يصير تنافسٌ بالتكافؤ، ولكنّ التوصية لم تُنفَّذ. القطاع الخاصّ مهدّدٌ في أيّ لحظةٍ أن تُحجَز أمواله خارج المحاكم، وهذه مشكلةٌ كبرى، القطاع الخاصّ في العراق محاربٌ أكثر ممّا كان في زمن صدام وذلك بسبب غفلة السّاسَة عن الإجراءات الإدارية الموجودة التي ينفّذها جهازٌ إداريٌّ كان موجودًا وتربّى في زمن صدام، فحماية القطاع الخاصّ تكون في رفع هذه الامتيازات وتمكينه من العمل وتشجيعه بشكلٍ كامل.

### من يمتلك الجرأة للتدخل؟

مَن يُجري الاتصالات مع الحكومة، ومن يقوم بهذه الاتصالات مع سائر الأطراف؟ هذه النقطة التي ذكرها الأستاذ محمد الشرع. مَن لديه الجرأة لكي يُقدم على هذه الخطوة؟ هو ليس لديه تأثيرٌ على المتظاهرين ولا يستطيع أن يضمن أنّ الحكومة تنفّذ ما يتمّ الاتفاق عليه مع المتظاهرين، (يوكَع بين الرجلين) مَن يتدخل في هذا الموضوع.

الآن يجري البحث في قانون المساءلة والعدالة. يريدون أن يعدّلوا المشروع حتّى يحقّقوا بعض مطالب المتظاهرين، هناك خلافٌ حقيقيٌّ حول كيفية التعديل، ماذا يريدون؟ يريدون أن يعود البعثيّون إلى الوظيفة ويُعطوهم راتب تقاعدٍ ويرفعوا الحظر عن الضبّاط الأمنيّين؟ هذه القضايا تُبحَث وليس هناك من يضمن أيّ شيءٍ يتمّ الاتفاق عليه، لأنّ المتغيّرات بالدقيقة الواحدة. من دون الوصول إلى نتيجةٍ في الموضوع لا مجال للإقدام على التوسّط؛ لأنّ الوسيط لا يضمن التنفيذ، لا من هذه الجهة ولا من تلك الجهة، هذا هو السبب.

### الإرهاب والتدخّل الخارجي والفساد كلّها عوامل معرقلة

الأستاذ مؤيّد قال إنّنا لم نذكر الأسباب. إذا استعرضنا الأسباب في هذه الجلسة فسوف تطول مدّة عشر ساعات. الأسباب كثيرة؛ منها الإرهاب، والمؤامرات الخارجية، والفساد، كلّ هذه الأسباب موجودةٌ وهي تعرقل التنفيذ. أنا لا تهمّني الأسباب.

الأستاذ سلام قال: إذا رسب أحدهم في الامتحان، فالسّبب أنّه لم يدرس أو أنّ رِجله كُسرت، لكنّ المحصّلة أنّه رسب في الامتحان. الكلام عن الأسباب لا يحلّ المشكلة وإنّما الحلول. يجب أن نبحث عن حلولٍ حقيقيةٍ خارج مفهوم تقبيل اللحى المعمول به، ويجب أن نتحلّى بالشجاعة.

### ◄ هل الحل ببقاء الحكومة؟!

أمّا في ما يخصّ الحلّ لهذه الأزمة، فقد وجّهت سؤالاً: هل يوجد حلٌّ مع بقاء الحكومة الحالية؟ وتساءلت: ما هي موانع الخوض في هذا الموضوع؟ هذه القضية مصيبةٌ ومسألة لا يجوز الكلام فيها؟

أروي لكم قصّة. توجد سيدةٌ معروفةٌ في العالم اسمها السيدة تاتشر. جرى في بريطانيا كلامٌ عنها عام 1991 حول الضرائب، وهي سيّدةٌ نجحت في السياسة. طرحت الثقة في نفسها وفي حزبها؛ حزب المحافظين، وحصلت على أكثريةٍ بسيطة؛ 53 في المئة من الحاضرين. فقالت: إنّ هذا لا يكفي وأنا أنسحب.

هذا الموضوع إذا طرحناه في العراق تحدث مصيبة، أنا أكلّمكم والبلد في خطر، إذا حصل اشتباكٌ عسكريٌّ وتدخّل الجيش فأنا أتوقّع أسوأ النتائج. أريد أن أقول إنّ القرارات استحضرت أزمات. ظهرت أزمة السلاح الروسي، ويتحدّثون عن 10 في المئة. أروي لكم قضية: جوهر صفقة السلاح الروسي هو نظام الدفاع الجويّ المؤلّف من شاحنةٍ وعليها صواريخ ورادارات. اشترينا 55 منظومةً بقيمة 55 مليون دولار. الإمارات اشترت النظام نفسه عام 2000 م بخمسة عشر مليون دولار. سوريا اشترت النظام نفسه العام الماضي بعشرين مليون دولار. لماذا نُقدم على شيءٍ من دون أن نسأل؟ هل الحكومة العراقية عاجزةٌ ماديّاً عن توظيف أفضل المستشارين في العالم لتدفع لهم مليون دولار، فيُخبرونا عن السعر الحقيقي تفادياً لأزمةٍ كهذه؟

الموضوع الذي نتحدّث عنه كبيرٌ جداً والبلد في خطرٍ حقيقيّ. ضبّاط النظام السابق متواجدون في الأنبار، قسمٌ كبيرٌ منهم يبيعون (لبلبي)، إذا حصل اشتباكٌ عسكريٌّ وحصل تمويلٌ وتجهيزٌ بالسلاح، فالمعركة - كما قال الأستاذ بيان - في «أبو غريب». والسلام عليكم.